

م/ موجز عن مؤتمر (مخاطر الربط السككي بين العراق و دول الجوار.. ابعاد ونتائج)

عقد تحالف إدارة الرأي العام مؤتمره الوطني الاول بشأن (مخاطر الربط السككي بين العراق و دول الجوار.. ابعاد ونتائج)، وذلك يوم السبت، الموافق 12 أيلول 2020 في بغداد .

افتتح المؤتمر من قبل رئيس مركز حوكمة للسياسات العامة الدكتور منتصر العيداني معرفا بتحالف ادارة الراي العام الذي تم تأسيسه من قبل مجموعة من منظمات المجتمع المدني والشخصيات المدنية واهم اهدافه وانشطته والغاية من عقد المؤتمر بشأن مخاطر الربط السككي بين العراق و دول الجوار, خاصة بعد ان تداولت العديد من المصادر الاعلامية انباء عن طرح مثل هذا الامر و اجراء حوارات و تفاهات بهذا الصدد.

تضمن المؤتمر الذي ادارت حلقاته النقاشية الدكتورة نبراس المعموري الباحثة ورئيسة منتدى الاعلاميات العراقيات موضحة للحضور ان انعقاد المؤتمر جاء نتيجة الحوار والنقاش بين عضوات واطباء التحالف بصدد ملف الربط السككي، واتفاق رأي اغلبية الاعضاء بضرورة توجيه الرأي العام بما سبترتب عن هذا الملف الخطير على الاقتصاد العراقي خاصة بعد انطلاق تظاهرات واعتصامات في البصرة على اثر ادول وسائل الاعلام هذا المشروع وما نجم عنها من ايصال رسائل احتجاج الى المسؤولين ورفض جماهير البصرة بالذات ما تضمنته مباحثات الحكومة العراقية مع دول الجوار بهذا الصدد خاصة الكويت ويران، واطافت المعموري "من هنا تاتي اهمية انعقاد المؤتمر لمساندة قضية مصيرية بوبت ضمن محاور ثلاث الاول البعد السياسي والقانوني، والثاني البعد الاقتصادي والعلاقات الدولية، والثالث الرقابة الشعبية"

استعرض المحور الاول الابعاد السياسية والقانونية للربط السككي القاضي وائل عبد اللطيف موضحا ان ملف الربط السككي ملف جديد بعد أن تمكنت بعض الدول من تأخير بناء ميناء الفاو الكبير ذو الموقع الإستراتيجي في الشرق الأوسط، لاتمام بناء ميناء مبارك، ولكي يستكمل هذا المشروع أخذوا تنظيم الملاحة في خور عبدالله العراقي أساساً، تمهيداً للربط السككي مع العراق ومن العراق الى سوريا والى تركيا والى أوروبا وهكذا. واطاف القاضي وائل لدي ملاحظات على مسألة الربط السككي منها.

- سعي بعض الجهات لإيقاف الموانئ العراقية وما ينجم عنها من واردات تتحقق عن طريق خدمة وتحميل وتفريغ السفن، ودفع الرسوم على الموانئ العراقية، وكل هذه الأموال تُحسب لصالح العراق وفي حال الموافقة على الربط السككي ستأتي البضائع لميناء مبارك ثم عن

طريق الربط السككي تصل الى العراق، وهذا يعني حرمان العراق من هذه الموارد المتعددة كما يحرم عدد كبير جداً من المواطنين من التعيينات لأن الموائى تستوعب تعيينات كبيرة جداً بحكم الأرصفة المتعددة وخدماتها إلخ.

- التسويق والمماثلة في اتمام ميناء الفاو الكبير الذي تم تخطيطه منذ عام 1985 ولم يباشر بإنشائه لإنشغال العراق بالحرب العراقية الإيرانية، الا انه بدأت أولى خطواته عام 2003 عندما كنت محافظاً للبصرة وتلقيت عرض كامل من الشركة المصممة (شركة هالكرو البريطانية - Halcrow Group Limited) عن طريق شركة حنا الشيخ القابضة وهي عائلة بصرية معروفة، لبناء أفخم ميناء بالشرق الأوسط والذي ينقل العراق من وضعه الحالي الى المرتبة السادسة عالمياً، وهذا الميناء استثمار ومن صمته شركة عالمية متخصصة في بناء الموائى، وللأسف لم يلقى أي تنفيذ وبدأوا بكاسر الأمواج في وقت متأخر وبخطوات بطيئة مع ما يتم إنجازه مقارنة بدول العالم.

ما سترتب عن واردات مشروع الربط السككي لا تقاس بالواردات التي يمكن عليها العراق فيما لو كان ميناء الفاو الكبير موجود فمخططات الشركة الإيطالية تضمنت أكثر من 180 رصيف، 5 معامل عملاقة، 5 فنادق 7 نجوم، 250 ألف وحدة سكنية، مطار صغير لرجال الأعمال والمستثمرين، ومنصتين الأولى لتصدير الغاز والثانية لتصدير النفط الخام، ورغم كل الجهود وموافقة البصرة من خلال الموائى ولجنة إعمار البصرة ومجلس المحافظة لكن هذا الصدى غير مسموع في الحكومة المركزية التي أبطأت كثيراً في بناء هذا الميناء. خاصة هنالك إرادات سياسية تربطها علاقات إستراتيجية مع دول الجوار، يبدو أنها متأثرة برأي هذه الدول وبقواها السياسية، ولذا تأخر ميناء الفاو الكبير طيلة الفترة الماضية والآن لا يوجد سوى كاسر الأمواج الشمالي والجنوبي، عدا ذلك لم يكتمل شيء.

واختتم القاضي وائل هنالك حديث حول الربط السككي مع إيران أيضاً، وأعتقد تم توقيعه في عهد حكومة عادل عبد المهدي، لكن لا يطلقون عليه ربط سككي للبضائع وإنما ربط سككي لنقل المسافرين، ومن المعلوم أن السكة لا تُشيد للمسافرين فقط، ويمكن تحويلها الى سكة للبضائع، وإذا ما دخلت البضائع الى إيران ومن ثم دخلت العراق عن طريق إيران؛ بهذه الحالة يكون العراق تابع الى إيران، وحركة الموائى سوف تنشر في الموائى الإيرانية وتقل في الموائى العراقية، لذا نقول: كلا للربط السككي مع إيران، وكلا للربط السككي مع الكويت، والإسراع في إنجاز ميناء الفاو الكبير.

اما الاكاديمي والباحث الدكتور سعد السعيد فقد استعرض ورقته التي حملت عنوان الابعاد الاقتصادية والعلاقات الدولية موضحا عبر خرائط وبيانات ان العراق بامس الحاجة لميناء الفاو الكبير وان هناك تحركات من الجانب الكويتي لتمير مشروع الربط السككي واستخدام اوراق ضغط من بينها الازمة الاقتصادية التي يمر بها البلد من خلال منح القروض لغرض تمرير مشروع الربط السككي، وللأسف المفاوضات العراقي لم يكن بالمستوى المطلوب والهدف الاساسي هو السيطرة على قرارات السياسة الخارجية العراقية بما يضمن مصالحها، كما ان هناك دعم خليجي واضح لهم لتعطيل اكمال بناء ميناء الفاو الكبير صرح هائل والخرائط الحقيقية له تبين أنه سيكون المعجزة الكبرى في الشرق الأوسط، العراق يمتلك 42

- 50 كيلومتر على البحر وانشاء الميناء ضمن هذه المساحة سيؤدي الى عدم ذهاب البواخر لإيران أو الكويت، بل ستمر على الميناء العميق الذي يقدر عمقه ب 50 متر، وهذه الميزة تبحث عنها بواخر العالم، ومن مميزاته انه سيسهل عملية ربطه بميناء جويدر الباكستاني ، فيكون العراق هو النقطة المركزية لتوزيع البضائع الى الكويت وإيران وسوريا ثم تركيا ثم أوروبا.

وخلص السعيدى ان موضوع الربط السككي مع الكويت وايران يحمل مخاطر كبيرة على الامن السياسي والاقتصادي للعراق وان الحل الاساسي هو اكمال ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة و يجب التعامل مع كل شخص او طرف او جهة تعمل على استبدال ميناء الفاو بالربط السككي على انه مناهض للمصالح الوطنية العراقية .

الكاتب والناشط المدني الاستاذ ضرغام علاوي تحدث عن دور الرقابة الشعبية في تعبئة الراي العام لتنظيم حملات اعلامية تنقل حقيقة ما يحصل خاصة ان بعض الجهات تحاول ان تظليل الراي العام بالرغم من ان الطبقة المثقفة تمتلك فرصة مهمة خاصة بعد تظاهرات تشرين وتحويل مسار الضغط وتفعيل دور الطبقة الوسطى في التحرك والتغيير و تنظيم التظاهرات التي تعد وسيلة مهمة لتفعيل دور الرقابة الشعبية ومساءلة الطبقة الحاكمة امام هذا الملف بالذات وموقفهم التي حملت توجهات ومصالح فئوية. و اضاف علاوي لذا يعول الراي العام بشكل اساسي على مفصلين الاعلام والمجتمع المدني ويأتي المؤتمر مكمل في جانب الرقابة والتوعية والتنقيف ونقل اراء المختصين، لما سبترتب من اضرار نتيجة الشروع بالعمل بالربط السككي، وإذا ما خرج الشعب فلا رأي للحكومة أو مجلس النواب باعتبار أن الشعب مصدر السلطات وأساس شرعيتها، والضغط والمواجهة الشعبية على الحكومة والعناصر المتواطئة ضروري جداً.

تضمن المؤتمر ايضا مداخلة لعضو مجلس النواب الاستاذ يونادم كنا مستعرضا دور مجلس النواب في الرقابة واهمية الفصل بين السلطات وان للاسف انها ضغوطات تمارس على النواب الذين لديهم اعتراضات خاصة ما يتعلق بالقضايا المصيرية موضحا ان هناك دور كان للضغط على اتمام العمل بميناء الفاو الكبير لغرض النهوض بالواقع الاقتصادي الا ان للاسف هناك جهات سياسية وقفت بالصد من ذلك ، مستذكرا ما حصل مع الوفد العراقي المفاوض مع الجانب الايطالي لغرض اتمام الاوراق المتعلقة بمشروع ميناء الفاو لغرض ايقاف الموانئ والواردات، لان العراق لن يكون هو صاحب القرار او المالك لسير حركة التجارة ونقل البضائع. و يختتم يونادم مداخلته بالقول.. إذا فقدنا الموانئ فقدنا مرفق هام من الإقتصاد العراقي مؤثر وفعال، وما الحدود إلا قضية سياسية إقتصادية قانونية ، فيجب الأخذ بنظر الإعتبار لهذه النقاط قبل إرسال مفاوضين لا علاقة لهم بالحدود أو ترسيم الحدود أو الإختناق البحري.

كما تضمن المؤتمر مداخلة للدكتور جمال الحلبوسي، والدكتور عزيز الربيعي بما يتعلق بترسيم الحدود والاتفاقيات الدولية وحقوق العراق في حدوده التي تجاوزت عليها بعض دول الجوار واستثمرتها لاقامة مشاريع تخدم مصالحها على حساب مصلحة العراق. اضافة الى

غياب الرؤية الاقتصادية الفاعلة ، وما إتفاقية خور عبدالله إلا أنموذج لتلك الحالة من التخبط، إضافة الى أنه فعل فاضح لحالة الفساد الذي يعانيه العراق وبكل الأصدعة خصوصاً .

وبعد الاستماع لملاحظات الحضور والاسئلة واجابات الباحثين اوجزت الدكتورة نبراس المعموري اهم النقاط التي خلصت لها اوراق العمل ومدخلات الحضور وكانت كالآتي :

1- التعجيل باكمال ميناء الفاو الكبير واستثمار ما لدينا من مسافة تغنيانا عن المنافعات بين الكويت وايران لان الميناء يعتبر بوابة لخط الحرير الذي وقعت الصين مع العراق مذكرة عام 2015 ابان حكومة حيدر العبادي ولم تتحول المذكرة الى إتفاقية وأعدمت وعطل المشروع

2- لتلافي حجج الجهات الحكومية بعدم توفر الاموال الكافية لاستكمال ميناء الفاو يقترح تأسيس شركة خاصة مختلطة، إدارتها مختلطة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمساهمين هم أبناء الشعب العراقي، والبدء بالمرحلة الأولى من الربط السككي بين الفاو وسكك المعقل لمسافة 120 كيلومتر، والمراحل الأخرى ممكن ان تستمر بهذا الشكل لاحقاً ضمن خطة مجدولة. على ان تكون هذه العملية بإشراف جهاز مكافحة الإرهاب، مهمته التعامل مع مهمة إنجاز الميناء وإعتبارها مهمة رهان وطني

3- العمل على الغاء او تعديل إتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبدالله التي أقرت في مجلس النواب عام 2013، والتي تم وصفها حينها ب "الإتفاقية المذلة" عن طريق محكمة المياه في ميونخ – ألمانيا بحضور الطرفين، وفي حال إمتناع أحد الأطراف من الحضور ، فيتم معالجتها بمواقف أخرى وحلول أسباسبية منها: التعجيل بميناء الفاو الكبير، الإمتناع عن الربط السككي.

4- تقديم شكوى في محكمة المياه بشأن ميناء مبارك كونه مخالف لكل إتفاقيات قانون البحار، و مخالف للقانون البحري لعام 1982، إذ لا يوجد ميناء بالعالم يبني على الماء بعيداً عن اليابسة إلا ميناء مبارك، والغرض من ذلك تضيق الممر المائي على العراق ليكون الإعتدال الرئيسي على ميناء مبارك.

5- على مؤسسات المجتمع المدني والاعلام تنظيم حملات ضغط شعبي وإعلامي ضمن ميثاق إعلام وطني لرفض الربط السككي مع الكويت وايران والتثقيف بما سيترتب عنه من مخاطر والضغط على صناع القرار للإسراع بانجاز ميناء الفاو .

6- على الحكومة ايلاء البرنامج الإقتصادي للدولة اهتماما اكبر لما للاقتصاد من دور فاعل وموثر، والانتقال من رقعة الاقتصاد التقليدي الى الحديث والاستعانة بتجارب دول متقدمة في هذا المجال والسعي للنهوض بالقطاعات الصناعي والزراعي.

7- ايلاء ملف التفاوض اهتماما اكبر لما يترتب عليه من قرارات واجراءات تحدد مستوى السياسة الخارجية العراقية وانعكاساتها لاحقاً على الشأن العراقي في جوانب عدة

سكترتارية تحالف إدارة الرأي العام